



Distr.
GENERAL

A/37/610
11 November 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٢١ من جدول الأعمال

النظر في المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة واعتماده

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر وموجهة الى رئيس الجمعية العامة
من ممثلي اكوادور والبرازيل وبوليفيا وبيرو وسورينام وغيانا وفنزويلا وكولومبيا
لسدى الأمم المتحدة

لقد اعترضت الموقعين أدناه ، ممثلي اكوادور والبرازيل وبوليفيا وبيرو وسورينام وغيانا وفنزويلا وكولومبيا ، دهشة شديدة مما جاء بالوثيقة A/37/585 ، ليس فقط بسبب محتوياتها نسي حد ذاتها وانما أيضا بسبب أسلوبها ونبرتها غير العادية وغير الدبلوماسية ، واللذان لا يتفقان على أقل تقدير ، مع أفضل تقاليد المنظمة التي تنتسب اليها .

ويكرر الموقعون أدناه تأكيدهم بأن البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، بالجلسة العامة ٤٨ للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة A/37/PV.118 الصفحة ٩٣ ، هو بيان مشترك قدم باسم الدول الأطراف الثماني في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون (اكوادور ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، سورينام ، غيانا ، فنزويلا ، كولومبيا) . ويمثل هذا البيان بكيته الموقف الجماعي المشترك الذي تقفه بلدان حوض الامازون الثمانية ، والذي يتشرف الموقعون أدناه بتمثيله ، تجاه الميثاق العالمي للطبيعة . وسيجرى دوما التعبير عن آراء حكوماتنا بالعبارات التي تراها مناسبة ودون سؤال أى حكومة أخرى (أو ممثل آخر بارز) صفحا أو مغفرة .

ويبقى بعد ذلك ، لسوء الحظ ، ان الميثاق العالمي للطبيعة لم يجر التفاوض بشأنه على النحو الصحيح على المستوى الحكومي الدولي ، ولعل هذا هو السبب الذي انتهى به الى أن يتم التصويت عليه دون أن يكون ذلك بناءً على طلب من بلدان حوض الامازون . ولقد اتبعت مناهج غير رسمية ، حيث قدمت اقتراحات محددة للتغيير بهدف تيسير الوصول الى توافق في الآراء . وقد تم تجاهل هذا كله ، كما لم يقلل اقتراح بارجاء النظر في مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ليضعه أيام قلائل خلال الدورة الجارية للجمعية العامة .

ويبقى كذلك ان بلدان حوض الامازون الثمانية ، التي تضطلع بمسؤولية فردية وجماعية تجاه اكبر نظام أيكولوجي طبيعي مفرد في العالم ، قد قامت بترجمة هذه المسؤوليات الى صك

قانوني دولي ، هو معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون (A/35/580 ، المرفق) . مناه
على ذلك يعترف التشريع المحلي للدول النامي الموقعة ، والذي تعتبر المعاهدة الآن جزءاً منه
ليس فقط بمبدأ السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية ، وإنما يحدد أيضاً
التزامها بحماية النظام الايكولوجي بحوض الأمازون .

ومن هنا فلا حاجة أخرى بنا الى طرق مسائل محددة ، إذ أن آراء حكوماتنا بشأن كل
مادة من مواد الميثاق العالمي للطبيعة المذكورة في الوثيقة A/37/585 هو نفس الآراء الواردة في
بياننا المشترك المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ (انظر A/37/PV.48) ، ويكفي أن
نقترح قراءة ما جاء بالميثاق العالمي للطبيعة والوثيقة A/37/585 مقرونا ببياننا المشترك ، حيث
قد أجرت الجمعية العامة تصويتها على مشروع النص وليس على نوايا واضعيه .

السيد الرئيس ، ان الموقعين أدناه ، ممثلي اكوادور والبرازيل ووليفيا وبيرو وسورينام
وغيانا وفنزويلا وكولومبيا ، يأسفون لاضطرارهم ، ازاء ما تضمنته الوثيقة A/37/585- التي تهدف
الى تقديم شكل جديد " لحق الرد " - أن يرجعوا منكم تعميم هذه الرسالة المشتركة بوصفها وثيقة
رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٢١ من جدول الأعمال وكذلك وضعها على الدوام في
الاعتبار فيما يتصل بالميثاق العالمي للطبيعة ، بنفس الطريقة التي عولج بها بيانهم المشترك
المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ .

(توقيع) اند روسيور اخسينغ الممثل الدائم لسورينام	(توقيع) ميغيل أ. البورونسز الممثل الدائم لاكوادور
(توقيع) روى شاد رتون - ماتوس القائم بالأعمال بالنيابة ، بعثة فنزويلا	(توقيع) سبلسو باستور دي لاتور الممثل الدائم لبيرو
(توقيع) الفارو غالفيز موسييتس القائم بالأعمال بالنيابة ، بعثة بوليفيا	(توقيع) كارلوس - سانز دي سانتاماريا الممثل الدائم لكولومبيا
(توقيع) سرخيو كوريا د اكوستا الممثل الدائم للبرازيل	(توقيع) نوبل غ. سسينكلير الممثل الدائم لغيانا
